

العنوان: تحولات مفهوم التنمية في ظل عولمة حقوق الانسان : أنسنة التنمية  
المؤلف:فاكية ، سقني ، مؤلف  
المصدر: مجلة الحكمة - مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع - الجزائر ، س ٤ ، ع ٢٣ ،  
التاريخ (م): ٢٠١٣  
الصفحات: ١٠٣ - ١٣٠  
رقم: MD: ١٤٨٣٠٣٧

# تحولات مفهوم التنمية في ظل عولمة حقوق الإنسان: أسنة التنمية

الأستاذة: سقني فاكية  
أستاذة مساعدة-كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم القانون العام- جامعة- سطيف 02- الجزائر.  
البريد الإلكتروني: S11fakia@ yahoo.Fr.

## مقدمة:

إن تحول مفهوم التنمية من المفهوم التقليدي الذي لا يولي اهتمام بحقوق الإنسان إلى المفهوم الإنساني الجديد القائم على محورية الإنسان ساعد على بناء علاقة بين حقوق الإنسان والتنمية، وتقاربهما، وأضفى على التنمية البعد الإنساني، مما سمح بخلق الهدف التمكيني للتنمية لتعزيز الانتفاع بكافة حقوق الإنسان.

هذا التحول لمفهوم التنمية من مجرد التركيز على النمو الاقتصادي الضيق إلى اشتماله على جميع الجوانب الأخرى مرّ بمراحل عديدة ومتدرجة عبر مقاربات مفاهيمية ساعدت على إضفاء البعد الإنساني للتنمية الاقتصادية، حيث كانت علاقة حقوق الإنسان بالتنمية منفصلة تماما، ثم تدريجيا وبتطور مفهوم التنمية سمح ذلك بوجود تقارب وتكامل أكثر بينهما إلى درجة أنه لا تقوم إحداها دون قيام الأخرى، هذا التقارب بين حقوق الإنسان والتنمية أول من أبرزه أكثر كان إعلان الحق في التنمية لسنة 1986، وتم الإعلان عنه خلال المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا سنة 1993.

علاوة على ذلك، ومن خلال جملة التحولات التي مرّ بها مفهوم التنمية سوف نحاول الوصول إلى معرفة كيف تحولت محورية عملية التنمية من النمو الاقتصادي الضيق إلى الإنسان؟ وما هو مدلولها الجديد؟ وأهم مبادئها؟ و أهدافها الأساسية؟ وما هي مؤشرات قياسها؟ وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى ذات الصلة؟

## المطلب الأول: من التنمية الاقتصادية إلى الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان:

إن مفهوم التنمية منذ عقود الأولى، وحتى نهاية الثمانينات كان قاصرا على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية فقط، والإنسان كان مجرد آلة، أو أداة فقط لتحقيق ذلك. نتيجة ذلك ظهرت الدعوات للمطالبة بالتنمية كحق من حقوق الإنسان يكون موضوعها الإنسان كوسيلة وغاية في نفس الوقت. فكان من الضرورة بمكان دراسة مضمون إعلان الحق في التنمية لسنة 1986 لمعرفة دوره في تحول النظر لمحور عملية التنمية من النمو الإقتصادي إلى الإنسان، وربطه بحقوق الإنسان الأساسية.

لكن قبل ذلك من الضروري بمكان التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية وعلاقتها بحقوق الإنسان، وهذا بعد معرفتنا جذور العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان قبل إعلان الحق في التنمية سنة 1986 من خلال النصوص القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة كميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان لسنة 1966.

## الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وعلاقتها بحقوق الإنسان:

### أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية:

هناك العديد من التعريفات التي ساقها الاقتصاديون خلال التطورات التي لحقت بمفهوم التنمية، والتي غالبا ما يركزون فيها على أهداف التنمية المتنوعة من اقتصادية إلى اجتماعية. و لا يمكن الفصل في كثير من الأحيان بين المفهوم والأهداف.

### 1- التعريف الاقتصادي الضيق للتنمية :

لقد ظهر التعريف الاقتصادي الضيق للتنمية الذي يركز على الأهداف الاقتصادية فقط، مع بلوغ الرأسمالية ذروة نموها، وما صاحبها من تقدم مذهل أفسح الطريق أمام فكرة التطور المادي والتنمية، وبذلك تقلص معنى التنمية إلى مجرد نمو اقتصادي، وأدى هذا إلى حدوث خلط بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على الرغم من أن النمو الاقتصادي يؤدي حتما إلى التنمية الاقتصادية.<sup>1</sup>

ولهذا السبب، وحتى عقد السبعينيات من القرن العشرين كان الاقتصاديون، والسياسيون، و مخططوا التنمية يعرفون التنمية الاقتصادية بأنها: " عملية الزيادة في الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، لأنه شرط ضروري لتحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي (مقارنة الناتج القومي الحقيقي مع زيادة عدد السكان." <sup>2</sup>

فالتنمية الاقتصادية بهذا المفهوم تركز على عملية تسريع التصنيع، وعلى عوامل الإنتاج المادية، والتكنولوجية، وعمليات الاستثمار، والعائد، والتصدير والاستيراد، والبحث عن المواد الخام. هذا ما أدى إلى عدم الاهتمام كثيرا بالقطاع الزراعي.<sup>3</sup> وكذلك عدم الاهتمام بقوة العمل كأحد عوامل الإنتاج مع الأرض، ورأس المال، والتنظيم، وذلك من منطلق أن قوة العمل دائما متوفرة عددا، أو مهارة.<sup>4</sup>

صحيح أنه كانت تحدث إشارات إلى أهمية تحقيق أمور أخرى مثل: القضاء على الفقر، والبطالة، والأمراض، ومحو الأمية، ونشر التعليم، وما إلى ذلك، ولكن هذه الأمور كانت ثانوية، فالنظرة الغالبة كانت نظرة اقتصادية- أو إقتصادية-، بمعنى أن التنمية ليست إلا مرادفا للنمو الاقتصادي السريع، وتعتبر عن عملية تراكم لرأس المال المادي، والبشري بهدف زيادة الدخل القومي.<sup>5</sup> لكن مع منتصف السبعينيات وبداية الثمانينات، تمت إعادة تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر، وتحقيق العدالة، وتوفير فرص العمل، ووضع إستراتيجيات للنمو مع إعادة التوزيع.<sup>6</sup>

نظرا لما أبرزه واقع الخمسينيات، والستينيات من عواقب وآثار سلبية للتنمية على أفراد المجتمع، وبمساعدة العديد من العوامل: كأزمة التنمية في الثمانينات، وتزايد أعباء خدمة الديون، وانخفاض المعونات... الخ. اتضح خلال هذه الفترة بأن اصطلاح التنمية الاقتصادية يتجاوز كثيرا مفهوم النمو الاقتصادي. فالتنمية الاقتصادية تشمل إضافة للنمو الاقتصادي، أهداف أخرى: كرفع مستوى المعيشة بتلبية الحاجات الأساسية للأفراد الذي يتوقف على العدالة الاجتماعية للإنسان، وعدد السكان، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، والثروات، وتعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي بالاعتماد على جميع القطاعات الزراعة، والصناعة.<sup>7</sup>

لذلك كله، يمكن القول أنه أصبح ينظر للتنمية الاقتصادية بداية من الثمانينات على أنها متعددة الجوانب. فإلى جانب أنها عملية اقتصادية

بالدرجة الأولى، فيجب أن تسير جنباً إلى جنب مع المجالات الأخرى كالمجال الاجتماعي.

## 2- خصائص التنمية الاقتصادية:

حسب التعريف الاقتصادي الضيق للتنمية اعتبرت الزيادة في الدخل القومي الحقيقي هي المقياس الوحيد للتنمية في البلاد الفقيرة، والغنية على السواء. لهذا كان الاهتمام من طرف كل الدول ولفترات زمنية طويلة لعقود عديدة من القرن الماضي، منذ الثلاثينيات والأربعينيات، منصب على حساب كمية الدخل القومي كمقياس للتنمية الاقتصادية. فلم يأخذوا في الاعتبار عدالة توزيع الدخل، وكذلك المنافسة القائمة، ولم تلعب الآثار الخارجية للنشاط الإنساني بما في ذلك الإضرار بالبيئة دوراً هاماً في الدراسات الاقتصادية.<sup>8</sup> كما كانت لا تشمل تلك اللامساواة الخاصة الحاصلة عند النساء، أو عند الأقليات الإثنية، والجماعات المهمشة.<sup>9</sup> فالمؤشرات غير الاقتصادية كانت تستخدم أحياناً بدرجة ثانوية لتوصيف منافع التنمية الاقتصادية كمعدل تعليم الكبار، وتحسين الخدمات الصحية، والإسكان. نتيجة لانتقاد مقياس التنمية بالمعنى التقليدي، وبالرغم من التنوع في تفسير مصطلح التنمية، إلا أنه كان هناك وفاقاً جماعياً بين الاقتصاديين - عند إعادة تعريف التنمية الاقتصادية- حول الخصائص الأساسية، والتي كان لها دور في إيجاد مفهوم التنمية الشاملة، والمفاهيم التي ساهمت في إيجاده كمفهوم الحاجات الأساسية، والموارد البشرية، والعدالة التوزيعية... الخ، والآتي التفصيل فيها أدناه. هذه الخصائص الأساسية لعملية التنمية، المتفق عليها، هي:

1- زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة.

2- تقليص التفاوت في توزيع الثروة والدخول بين فئات المجتمع.

3- تعديل التركيبة الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل.<sup>10</sup>

تجدر الإشارة، بأن الدين الإسلامي قبل أربعة عشرة قرناً كان السباق في مفهومه للتنمية بالمعنى الإنساني والشامل من كل الاقتصاديين، فهو مفهوم يعطي من شأن النفس الإنسانية ويضعها موضع التكريم اللائق بها، والذي يمكنها من أداء دورها الإستخلافي في تعميم الكون، وتحقيق العبودية الخالصة لخالق هذا الكون وحده، وكفى بالآية 70 من سورة الإسراء في بيان ذلك.

حيث أكد الكثير من المفكرين والفقهاء المسلمين على أن عملية التنمية ليست عملية إنتاج فحسب وإنما عملية كفاية في الإنتاج مصحوبة بعدالة في

التوزيع، وأنها ليست عملية مادية فقط وإنما هي عملية إنسانية تهدف إلى تحسين حالة الفرد وتقدمه في المجالين المادي والروحي.<sup>11</sup>

فالإسلام في منهجه لتحقيق التنمية لا يعرف الفصل بين ما هو مادي وما هو روحي، فكل نشاط مادي يبشره الإنسان هو في نظر الإسلام عمل صالح، طالما كان مشروع، وكان يتجه به إلى الله تعالى، عكس المناهج الوضعية الحديثة التي تعالج المشاكل القائمة على أنها محض مادية. وتتميز التنمية الإسلامية بالخصائص التالية، هي: الشمول، التوازن، الواقعية، العدالة، والمسؤولية، الكفائية، الإنسانية؛ هذه الخصائص التي مرت عقود للتنمية حتى استوعبها مفهوم التنمية.<sup>12</sup>

### ثانياً: انفصال التنمية الاقتصادية عن حقوق الإنسان:

من المفهوم السابق للتنمية بالمعنى الاقتصادي الضيق يمكن أن نستنتج أهم خاصية، والمتمثلة في انفصال التنمية بالمعنى التقليدي عن حقوق الإنسان:

خلال فترة التنمية التقليدية وحتى عقد الثمانينات للتنمية دولا عديدة لم تركز فكرة الاعتراف بحقوق الإنسان قانونياً، ودخلت مضمار الاختلاف حول مفهوم حقوق الإنسان. فخرجت من بعض دول العالم الثالث دعاوى تنكر عالمية بعض هذه الحقوق، أو تدعوا إلى التضحية بها مؤقتاً حتى يتم بلوغ حقوق أخرى. هذه الحقوق هي في الأساس حقوق جماعية كحق التنمية. و ترى أن التعصب لمفاهيم الحقوق المدنية والسياسية هو من قبيل التعصب للحضارة الغربية التي لم تنادي بحقوق الإنسان إلا بعد أن حققت طفرة في مجال التنمية الاقتصادية، هذا من جهة.

من جهة أخرى، فبينما اهتمت الدول الغربية بالحقوق الفردية دون الحقوق الجماعية، أو حقوق الشعوب. فإن الدول الاشتراكية تميل إلى إبراز الحقوق الجماعية، مما أدى إلى الفصل بين الحقوق، وإعطاء أولوية لفئة من الحقوق على أخرى، ولحق على آخر، مما سمح لبعض الدول للنظر إلى القمع السلطوي بشكل واسع- بانتهاك الحقوق المدنية، والسياسية- على أنه ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية.<sup>13</sup>

لهذا كله، وخلال فترة الخمسينيات، والستينيات، سادت كما يقول المؤلف جاك دونلي في كتابه "حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق" الحكمة المألوفة بضرورة التضحية المؤقتة بالحقوق المدنية والسياسية، الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة، أي انتهاك حقوق الإنسان بحجة تحقيق التنمية الاقتصادية بزيادة كمية الناتج

المحلي الإجمالي. بسبب انتشار دعوات واسعة لتبنى ثلاث تضحيات: التضحية بالحاجات، والتضحية بالمساواة، والتضحية بالحرية.<sup>14</sup>

بالرغم من التخفيف من حدة هذه الدعوات خلال فترة السبعينيات، والثمانينيات نظرا لإعادة تعريف التنمية الاقتصادية لاهتمامها بموضوعات التوزيع، والحاجات الأساسية، والموارد البشرية، والتخفيف من الفقر، إلا أنه استمر النظر بالتضحية بحقوق الإنسان على أنه من مقتضيات تحقيق التنمية.

لكن هذه الحكمة قوبلت بالنقد المتزايد من قبل العديد من الكتاب، والإقتصادييين، والسياسيين، ومخطوطو التنمية، لأنه اتضح أن الاعتقاد الذي كان سائدا خلال فترة الخمسينيات، والستينيات لدى الكثير من الدول بأن الزيادة السنوية في معدل الناتج القومي الإجمالي بنسبة 5% إلى 7%، أو أكثر سيحسن آليا الأوضاع الاجتماعية للسكان، وأدى بمعظم الدول إلى تطبيقه- واستطاعت أن تحقق هدف النمو الاقتصادي الكمي- على حساب حقوق مواطنيها. أظهر بالمقابل نتائج سلبية انعكست على السكان وعلى مستويات المعيشة من ناحية توفر الحاجات الضرورية ودرجة الرفاهية، وأدت إلى فروقات كبيرة بينهم، وهذا ما أثر سلبا على مستوى إنتاجية القوى العاملة التي كانت مجرد رأسمال بشري فقط .

فالقصور في المفهوم التنموي التقليدي ومحاولات التراجع عنه تدريجيا ساعد على انتقاد تلك الحكمة التي كانت سائدة لدى الكثير من دول العالم الثالث التي استقلت حديثا من الاستعمار والتي- لرغبتها في التغيير الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التقدم- اتبعت أنماط تنموية للدول المتقدمة والرأسمالية، بالتركيز على تحقيق النمو الاقتصادي السريع، وأهملت الحقوق الأساسية لمواطنيها لعدم الاهتمام بالعدالة في توزيع الدخل بين فئات، ومناطق البلد الواحد، وما إذا كانت السلع والخدمات المنتجة محليا، أو المستوردة تلبى الحاجات الأساسية لمواطنيها.

كما أنه طبقا لبيانات أواخر الثمانينات استطاعت دول نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة في نمو الدخل القومي أن تحقق تقدما لا بأس به في عدد من المجالات الإنسانية، وبالذات في مجال إشباع الحاجات الأساسية لدى عدد كبير من الأفراد في العالم الثالث، وحقوق الإنسان المرتبطة بها - بالحاجات الأساسية- كالحق في الغذاء، والرعاية الصحية، العمل، المسكن... الخ.<sup>15</sup>

من أمثلة ذلك نجاح التجربة الكورية بالمقارنة مع التجربة البرازيلية، حيث كانت النتائج مختلفة تماما بشأن الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية إذا قيست بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فكوريا حققت تنمية اقتصادية قائمة على احترام حقوق الإنسان نظرا لتلبية الحاجات الأساسية المرتبطة بها، وللمساواة في الدخل؛ على عكس البرازيل التي حققت تنمية اقتصادية سريعة بالمقابل زاد التهميش والإقصاء للفئات الفقيرة، واللامساواة، وكذا التضحية بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية<sup>16</sup>.

لذلك فإن التضحية بحقوق الإنسان، ولو بصفة مؤقتة، لا تعد من مقتضيات التنمية، ونموذج كوريا جاء ليحطم النظريات التقليدية القائمة - باستثناء المدى البعيد جدا- بأن حقوق الإنسان، والتنمية قضيتان من القضايا المتنافسة على الأقل في حالة التضحية بالحاجات، والمساواة.

كما أن مقياس التنمية الاقتصادية كان قصوره واضح في تحديد مدى الانتفاع بحقوق الإنسان الأخرى، لعدم احتواءه المؤشرات المتعلقة بنوعية الحياة، واكتفاءه بقياس معدل الدخل ومستوى معيشة لكل فرد في المجتمع.

## الفرع الثاني: نحو التجسيد القانوني للتنمية الاقتصادية كحق من حقوق الإنسان:

بعد عرضنا لمفهوم ومقياس التنمية بالمعنى الاقتصادي الضيق. نتطرق الآن إلى مفهوم الحق في التنمية، حيث أن إعادة تعريف التنمية الاقتصادية خلال فترة الثمانينات، وبداية التسعينيات، واتجاهها نحو البعد الإنساني كان له أثره على المطالبة بالتنمية كحق من حقوق الإنسان قائم على كل حقوق الإنسان المتكاملة، وغير قابلة للتجزئة، وعلى عدم استعمال الفصل بين الحقوق كحجة لانتهاك حقوق الإنسان على حساب أخرى بحجة التنمية.

### أولاً: التنمية وحقوق الإنسان قبل إعلان 1986:

الباحثين في قضايا حقوق الإنسان يرجعون جذور علاقة حقوق الإنسان بالتنمية - وإن لم تظهر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948- إلى الإشارة الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عبارة "التحرر من العوز" كما هو موضح في ديباجة الإعلان.<sup>17</sup>



بل هناك من يرجع العلاقة إلى المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة التي تعتبر أساساً لهذا الإعلان، والتي تعلن: "على أن يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا منفردين، أو مشتركين وبالتعاون مع المنظمة على إدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة 55 وهي إيجاد مستويات أعلى للمعيشة، واحترام حقوق الإنسان على مستوى العالم، ويحق لكل فرد بمقتضى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن يتمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات في هذا الإعلان إعمالاً تاماً، وعلى تحمل كل دولة المسؤولية الأولى عن تعزيز تنمية شعبها الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، فهي تعتبر من واجباتها الاقتصادية."<sup>18</sup>

### ثانياً: حق الإنسان في التنمية بصور إعلان 1986:

إن إعلان الحق في التنمية لسنة 1986 هو من ساهم بعد ذلك بشكل كبير في التطور النظري لمفهوم التنمية، حيث أوضح العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان بشكل صريح، وربط الحق في التنمية بالإنسان باعتباره محور عملية التنمية (كهدف، وسيلة)، وأبرز الحديث عن التنمية بإطارها الإنساني في الوقت الذي كانت تركز الجهود في المجتمع الدولي على الأنماط التنموية المختلفة التي تعنى بتحقيق نمو اقتصادي، أو ارتفاع الدخل السنوي، وتهمل الإنسان كمحور للتنمية، ما أدى إلى عجز الدول عن تحقيق العدل الاجتماعي، وأنتج انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، والشعوب؛ وتفاقت مشاكل عديدة تجلى أبرزها في مشكلة مديونية البلدان النامية والفقيرة، وولد ذلك تفككا اجتماعياً، ووصلت أعداد البطالة أرقاما عجزت المؤسسات الدولية عن المساعدة في التخفيف من حدتها وأثارها.<sup>19</sup>

ذلك منذ أن بدأت المطالبة به بشكل صريح في الستينيات في أروقة الأمم المتحدة، ففي سنة 1966 طالب وزير الخارجية السنغالي ( keba m'baye ) باعتبار التنمية حق من حقوق الإنسان بقوله: " قد لا يكفينا أن نطالب بحقنا في التنمية، يجب كذلك أن نعمل على تحقيقه في الواقع يجب أن نسعى إلى إقامة نظام جديد، لا يكتفي بالإقرار النظري لهذا الحق، وإنما يضمن الاستمتاع به."<sup>20</sup>

صار بعدها هذا الحق على جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة سنة 1977، في نفس السنة التي كان قد طرح فيها كارال فازاك مشروع ميثاق جديد لحقوق التضامن سماه الجيل الثالث للحقوق شمل الحق

في التنمية.<sup>21</sup> أين بدأت في الثمانينات تعقد ندوات، ومحاضرات لمناقشة مضمون الحق في التنمية لتحديد المستفيد منه، لأن الحرب الباردة كان لها أثرها بسبب التنافس بين إعطاء الأولوية للحقوق السياسية والمدنية، أم للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية في الخطاب العام للدول الاشتراكية، والغربية.

مما أدى إلى اختلاف الرؤى على مدى عقود التنمية الماضية حول علاقة التنمية، وحقوق الإنسان بالنظر إليها في أحيان كثيرة على أنهما متنافسين، ومتناقضين، فهناك صعوبة لتحديد طبيعة الحق في التنمية إن كان من الحقوق الفردية، أم من الحقوق الجماعية فهو يطرح جدلية ( الفرد، والمجتمع، والدولة ).<sup>22</sup>

إلا أن تم إقرار هذا الحق من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 04 ديسمبر سنة 1986 بإصدارها للقرار رقم 128/41، الذي يحوي على عشرة مواد نتج عنها الآثار القانونية التالية:

1- تم تعريف عملية التنمية بأنها عملية ذات أبعاد مختلفة اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان، وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم النشطة، والحرية، والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

2- اعتبرت عملية التنمية حق من حقوق الإنسان العالمية غير قابل للتصرف، والتجزئة.

3- التمتع بالحق في التنمية يمكن من إعمال جميع حقوق الإنسان، والحريات الأساسية الأخرى إعمالاً تاماً.

4- الإنسان الموضوع الرئيسي لعملية التنمية، وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية، والمستفيد منه ( الإنسان كوسيلة، وهدف ).

5- جمع، ووحدة حقوق الإنسان السياسية والمدنية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واعتبرها متكاملة، ومترابطة، وغير قابلة للتجزئة، وربطها بعملية التنمية الشاملة لجميع الجوانب المختلفة.

6- الحق في التنمية قائم على الاحترام التام لكافة حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وعلى عدم انتهاكها لأي سبب كان العرق، أو الدين، أو الجنس، أو اللغة.

7- لكل فرد، وجميع الشعوب المساهمة والمشاركة في تحقيق عملية التنمية، والجميع يتحمل مسؤولية التنمية فردياً، وجماعياً.

8- من واجب الدول وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة لتيسر أعمال الحق في التنمية، ويجب ضمان تكافؤ الفرص للجميع، للوصول إلى الموارد الأساسية، والتعليم، والغذاء، والعمل، والسكن، والخدمات الصحية، والتوزيع العادل للدخل. وتشجيع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملاً هاماً في التنمية، وفي الأعمال التامة لجميع الحقوق، وخاصة ضمان مشاركة المرأة النشطة في عملية التنمية، وإجراء الإصلاحات الاقتصادية، والاجتماعية، لاستئصال المظالم الاجتماعية، واتخاذ التدابير اللازمة (تشريعية، وإدارية، وقضائية... الخ) لإزالة كل العقبات أمام التنمية، وبالأخص عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.<sup>23</sup>

يمكن القول في الأخير، بأن الحق في التنمية تجاوز التعريفات التقليدية للتنمية من حيث اقتصرها فقط على مؤشرات نصيب الفرد من الدخل الحقيقي إلى مؤشرات للاحتياجات الأساسية في فضاء السلع والخدمات، لأنه إذا كانت التنمية عملية تأمين التحسين المستمر لرفاهية الجميع. فالرفاهية مهمة لتشمل بعض مؤشرات الحاجات الأساسية.<sup>24</sup>

كل هذا، أدى بالأمم المتحدة إلى إقرار مبدأ هاماً يقول: " إن تكافؤ فرص التنمية حق للدول بقدر ما هو حق للأفراد داخل الدول نفسها، واعتبرت أن الحق في التنمية هو حق غير قابل للتصرف، وأن التنمية تمكن الإنسان من ممارسة حقوقه، وأن الدول مطالبة بإتاحة تكافؤ الفرص للجميع ضماناً لوصولهم إلى الموارد الأساسية، وإلى التعليم، والخدمات الصحية، والغذاء، والإسكان، والعمل، والتوزيع العادل للدخل." ما أدى بدوره إلى أن يفهم الحق في التنمية بشكل صحيح على أنه: " الحق في عملية التنمية التي يمكن فيها أعمال حقوق الإنسان، والحريات الأساسية إعمالاً تاماً"<sup>25</sup>.

### المطلب الثاني: من الحق في التنمية إلى التنمية الإنسانية:

بعد أن اتضح أن مجرد الدعوة للزيادة في معدل النمو الاقتصادي، أو الدخل السنوي للفرد ليس هو مضمون عملية التنمية، بل لابد إلى جانب ذلك من تحقيق العدالة الاجتماعية بين الفئات المختلفة في توزيع الدخل، وتحسين نوعية الحياة، وتلبية الحاجات الإنسانية للفرد في إطار الحرص الكامل على حماية جميع حقوق الإنسان الأساسية. بدأت تظهر بوادر المفهوم الجديد للتنمية من خلال ظهور مقاربات مفاهيمية للتنمية الإنسانية: كالحاجات الأساسية الرأس المال البشري، الموارد البشرية، التنمية الاجتماعية... الخ.

ومن خلال عقد العديد من المؤتمرات الدولية ذات الصلة بالتنمية وحقوق الإنسان، والتي صدرت عنها العديد من الإعلانات مع بداية التسعينات تم التأكيد فيها على أن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، أو الدخل السنوي للفرد ليس هو مضمون الحق في التنمية الذي يعتبر حق من حقوق الإنسان وله علاقة مع باقي حقوق الإنسان الأخرى، حيث كانت تشدد على مسألة تلبية الحاجات الإنسانية للأفراد، وتحسين نوعية حياتهم مع تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الفئات في توزيع فوائد التنمية، وهذا في إطار الحرص الكامل على حماية جميع الحقوق الأساسية للإنسان السياسية والمدنية، والاقتصادية والاجتماعية، والحفاظ على البيئة. لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى المفاهيم التي ساعدت على تحول النظر باتجاه الإنسان، لننتقل بعد ذلك الفرع الثاني إلى أهم الإعلانات والمؤتمرات ذات الصلة بالتنمية وحقوق الإنسان.

## الفرع الأول: المفاهيم التي أضفت البعد الإنساني للتنمية الاقتصادية.

خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات، تمت إعادة تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة التوزيعية وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد نام وصار تعبير "إعادة التوزيع من النمو" شعارا عاما ومألوفاً، لذلك نجد أنه في هذه الفترة حاول الاقتصاديون والدول تجنب ما وقع من أخطاء في العقود الأولى من التنمية والحد من الآثار السلبية الناتجة عنه. حيث بدأت تظهر مقاربات مفاهيمية للتنمية الإنسانية كتحسين نوعية الحياة، إشباع الحاجات الأساسية، القضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشية، التنمية الاجتماعية، تكوين الرأس المال البشري، الحفاظ على البيئة... الخ من أجل الحرص على حماية حقوق الإنسان واحترامها.

### أولاً: الحاجات الإنسانية:

طور هذا المفهوم مجموعة من الباحثين الإسكندنافيين في الستينات، حيث انتقل إلى باحثين آخرين وإلى بعض المنظمات الدولية، خاصة منظمة العمل الدولية التي عمته في تقريرها المشهور عام 1976 الذي يحمل عنوان " التوظيف، والنمو، والحاجات الأساسية " <sup>26</sup>.

يقوم هذا المفهوم على فكرة مفادها أن الحكومات عليها أن تصوغ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية دوماً، بحيث تبدأ من كفاية الحد الأدنى

من الحاجات الأساسية (كالمأكل، والملبس، المسكن)، وأن تنتقل بعدها إلى تحسين الخدمات العامة من شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي، إلى المواصلات العامة، والعناية الصحية، والتعليم... وترى المنظمات غير الحكومية والدولية أن التنمية المشاركة، سواء على مستوى اتخاذ القرار، أو على مستوى التنفيذ هي الشرط الأهم لتحقيق أهداف مفهوم الحاجات الأساسية،<sup>27</sup> كما سيأتي بيانه لاحقاً.

لذلك تعتبر إستراتيجية توفير الحاجات الأساسية للسكان من أحسن الطرق المباشرة، والأخلاقية للقضاء على الفقر، بدلا من انتظار قرارات وسياسات مشكوك في قدرتها على إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، التي تعمل على تعزيز مقدرة الفقراء للانخراط في العمل المنتج. مما يؤدي إلى أن يكون النمو الاقتصادي نتيجة للقضاء على الفقر، بدلا من أن يكون سببا في ذلك، والتي تبناها البنك الدولي في تقاريره السنوية عن التنمية في العالم، والعديد من الاقتصاديين (كمحبوب الحق، وهكس، ستريتن، وغيرهم) وهذا ما يثبت أهمية تلبية الحاجات الأساسية للسكان.<sup>28</sup>

والحاجات الإنسانية (Human needs) لها مجموعة من الخصائص، المتمثلة فيما يلي:

- غير محدودة، ومتعددة (مادية، وغير مادية)، وكلها تتطلب أشياء، ووسائل مختلفة لإشباعها لتحقيق وجود الإنسان، والمحافظة عليه، واستمراره.
- متكاملة، ومتراصة، ومتفاعلة مع بعضها رغم أنها قد تتنافس، وتتضارب فيما بينها.
- متشابهة، وتختلف سواء على مستوى الأفراد، أو على مستوى الجماعات البشرية، أو على مستوى الدول.
- نسبية، بمعنى أنها تختلف في الزمان، والمكان وفقا للظروف الاقتصادية، والاجتماعية للبلد المعني.<sup>29</sup>

وردت عدة تصنيفات للحاجات تهتم بالوصول إلى إجابات حول مسببات السلوك الإنساني، والطبيعة الإنسانية من خلال فهم دوافع، وحاجات السلوك الإنساني، أي تهتم بموضوع الحاجات كسلوك بشري عام في مختلف المجالات والظروف، أهمها تصنيف ماسلو (1954) الذي يعتبر قريبا جدا من الخيارات الأساسية للتنمية الإنسانية التي سنتعرف عليها لاحقاً، وبالتالي بالحقوق الأساسية للإنسان لوجودة وكيونته.

فقد وضع ماسلو سلمًا هرميًا للحاجات في تدرج معين حسب ضرورة الحاجة وأهميتها، حيث تأتي الحاجات المادية، أو الفيزيولوجية من مأكل، وملبس، ومأوى، وأولاً، في قاعدة الهرم، وتستمر محرّكة للسلوك حتى يتم إشباعها بشكل معقول، ثم تليها حاجات الأمن، ثم الحاجات الاجتماعية، وبعدها حاجات احترام الذات، إلى أن يصل الفرد إلى تحقيق أعلى درجة في الهرم، وهي حاجة تحقيق، وتقدير الذات.<sup>30</sup>

الحقيقة الثابتة أن الإنسان على مر العصور سعى نحو تحقيق وإشباع حاجاته المرتبطة بكرامته، وكيونته، ورفاهه، وهي حقوق للإنسان التي بدورها متكاملة، ومترابطة، وغير قابلة للتجزئة.<sup>31</sup> من هنا نجد أن هذا المفهوم يربط بين تحقيق الحاجات ومراعاة حقوق الإنسان، نظراً لمركب الاحتياجات الإنسانية من حاجات البقاء، إلى حاجات التطور، والتواصل، والمشاركة، والتحرر، والحرية، والانتماء، والكرامة في مجتمع من المجتمعات، وإن كان لكل مجتمع إستراتيجيته الخاصة في إشباع تلك الحاجات الأساسية لتنمية القدرات البشرية.<sup>32</sup>

**خلاصة القول،** فإن مفهوم الحاجات الأساسية ساعد كثيراً على ظهور مفهوم التنمية الإنسانية الشاملة لتحقيق كل هذه الحاجات المرتبطة بحقوق الإنسان، أي أن هذا المفهوم ساعد على تحول النظر نحو خدمة الإنسان، والتركيز على أهميته عند وضع البرامج والسياسات التنموية لإدماج حاجته في هذه الأخيرة. فقد كان خريطة طريق نحو انتقال التنمية من كونها قائمة على فلسفة الحاجات إلى حقوق الإنسان.

### ثانياً: الرأس المال البشري:

مما سبق ذكر، فقد كان ينظر للإنسان كمورد اقتصادي فقط، ولم تراعي إنسانيته وحقوقه في العمل بسبب التركيز على النمو الاقتصادي الكمي، وزيادة الإنتاجية، وهذا ما أثار سلباً على الإنتاجية، و مردوديتها، ودفع أرباب العمل إلى إعطاء نوع من الاهتمام للعمال بالنظر إليهم كرأس مال بشري فقط ( Human capital ). والرأس المال البشري: هو الذي يركز على دور الخبرة، والمهارات المكتسبة في نمو إنتاجية العمل، لذا فهو يعني في اللغة العربية التوجهات، والمعارف، والقدرات التي يكتسبها الأفراد أساساً من خلال التعلم، والتدريب، والخبرة العلمية.<sup>33</sup>

مع العلم بأنه قد بدأ التركيز على قدرات الإنسان في الخمسينات، والستينات من خلال أبحاث الاقتصادي الأمريكي تيودور شولتر. عندما

اكتشفت على هامشها دور الخبرة، والمهارات المكتسبة كعامل مستقل في نمو إنتاجية العمل، وقد أدى التطور العلمي ضمن سياق الاتجاه السائد في علم الاقتصاد إلى الاهتمام بالإنسان، وطاقاته، ولكن من منظور دوره في خدمة العملية الإنتاجية، وليس العكس، لذلك فإن الاهتمام برأس المال البشري ترافق في الصناعة مع التحول إلى التكنولوجيا المتطورة، وما تحتاجه من عمالة ماهرة متخصصة، ومن استثمار رأسمالي مكثف في تطوير القدرات البشرية. هذا من جهة.<sup>34</sup> من جهة أخرى، فإنه بما أن مفهوم التنمية البشرية يقوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، فإن قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة، ومدربة، وقادرة على التكيف، والتعامل مع أي جديد بكفاءة، وفاعلية. وما تجربة دول جنوب آسيا إلا دليل على ذلك.

تلك الدول التي بفضل رأس المال البشري الذي تمتلكه، حققت اقتصادياتها معدلات متسارعة من النمو فاقت أكثر البلدان تقدماً حتى أطلق عليها "النمو الآسيوي"، بل أنها عندما تعرضت إلى أزمة مالية كبيرة، استطاعت أن تسترد عافيتها بسرعة فاقت التوقعات، وهو ما أرجعه الخبراء إلى الثروة البشرية التي تمتلكها تلك الدول، وما تتمتع به من جودة، وكفاءة عالية، حتى أنهم أرجعوا تلك التجربة التنموية لهذه الدول بأنها تندرج تحت مفهوم التنمية البشرية.<sup>35</sup>

هذا إن كان يمكننا العثور على حقيقة الثروة البشرية التي يقوم عليها مفهوم التنمية الإنسانية في فترات مبكرة من التاريخ الإنساني في كثير من الثقافات والديانات. فقد كتب أرسطو أن: "الثروة من الواضح أنها ليست الخير الذي نسعى إليه، لأنها مفيدة فحسب من أجل شئني آخر"، وخصص ابن خلدون فصلاً كاملاً في مقدمته لبيان حقيقة الرزق، والكسب، وشرحهما، وأن الكسب هو قيمة الأعمال الإنسانية، بل ربط التقدم الحضاري (العمران) بأسره بالأعمال الإنسانية.<sup>36</sup>

لذلك فمفهوم الرأس المال البشري حوّل النظر نوعاً ما إلى الإنسان كعامل مهم لزيادة الإنتاجية، بالاهتمام بقدراته التي تزيد من هذه الأخيرة، وبالتالي مراعاة حقوقه الفكرية، والمهارية، والتعليمية... الخ.

### ثالثاً: الموارد البشرية:

هو مفهوم أوسع من مفهوم "رأس المال البشري"، مع أنه يمت إليه بصلة قرابة. فتنمية الموارد البشرية تتضمن معالجة للمشاكل المتعلقة بالقضايا الديموغرافية، والبطالة، والعناية الصحية، والتغذية، والسكن،

والتوسيع العمراني، والبيئة، والتعليم، والتدريب المهني بما يتجاوز القضايا المتعلقة بالإنسان التي تمس الإنتاجية بشكل غير مباشر، وإن كان المفهومين ينظران للقدرات من منظور اقتصادي (الإنتاجية).<sup>37</sup>

فالحديث عن الموارد البشرية ( Human resources ) development إنما يعد مرادفاً للحديث عن القوى العاملة ومقتصراً فقط عليها، وهو خليط ناجم عن تلك النظرة الاقتصادية للإنسان، من حيث كونه قوة منتجة اقتصادية فقط دون النظر إلى ما يحتاجه الإنسان كونه كيان لا ينبغي أن يعامل كألة فقط للإنتاج، وإنما مراعاة كون الإنسان له حقوق يجب أن تُلبى للوصول إلى تطوير الشخصية الإنسانية، والحفاظ على كرامتها.<sup>38</sup>

الفرق بين المفهومين- الموارد البشرية، ورأس المال البشري- هو أن مفهوم الموارد البشرية يتناول القوة العاملة من وجهة نظر اجتماعية شاملة تسمح بمراعاة حقوقه الاجتماعية، بينما يتناول مفهوم رأس المال البشري القوة العاملة من وجهة نظر الناتج الحدي والإضافي للعامل، أو الشركة، أو القطاع الصناعي نتيجة الاستثمار في العلم، والتدريب وما شابه. فالمفهوم الأول يرتبط بالتنمية، أما الثاني فبالربحية.<sup>39</sup>

فمفهوم الموارد البشرية كمفهوم ضيق يمكن اعتباره مفهوماً اقتصادياً يعنى بإعداد البشر، أو بتخصصات معينة لمقابلة الإنتاج الاقتصادي. كما أنه يعتبر مفهوماً قابلاً للحسابات الاقتصادية، بحيث يمكن مقارنة عائد الاستثمار في العنصر البشري بعائد الاستثمار في مجالات السلع، والإنتاج. وبهذا المفهوم فإن تنمية الإنسان كمورد مطلوبة إلى الحد الذي يمكن من تطوير إنتاجية العمل، وتعظيم إنتاج السلع، والخدمات.<sup>40</sup>

إذن الموارد البشرية كمفهوم ساعد على اتساع مفهوم التنمية بتحسين الأحوال الصحية، والتعليمية، والغذائية لقوة العمل حتى تكون قادرة على الإنتاج، ففي البداية انحصرت في توفير القوى العاملة المدربة، ثم تطور حتى نهاية الثمانينيات ليشمل جوانب تشكيل القدرات البشرية كافة.<sup>41</sup>

لذلك فإن تنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم، والتدريب، والرعاية الصحية جانب من الجوانب الأساسية لمفهوم التنمية البشرية، حيث تظهر الإنسان كصانع للتنمية.<sup>42</sup> وهذا ما سيتضح أسفله.



## الفرع الثاني: أهم الإعلانات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالتنمية وحقوق الإنسان.

نتطرق في هذا الفرع إلى أهم المؤتمرات المتعلقة بالتنمية وحقوق الإنسان الصادرة بعد إعلان الحق في التنمية. لمعرفة دورها في تكملة ما جاء به هذا الإعلان. خاصة بعد أن عرفنا أن مفاهيم الإنصاف، والعدالة، والمشاركة، والحرية كانت بعيدة عن النهج المعتاد للتنمية الاقتصادية الذي اهتم لسنوات كثيرة بالنمو المادي للسلع والخدمات. ولكن كانت القيمة المضافة عن طريق إعلان الحق في التنمية، والذي تطلب إعادة النظر في غايات، وسبل التنمية.

43

إن أعمال التنمية من مرتكز حقوق الإنسان لم تحقق انجازا كبيرا على أرض الواقع حتى بداية التسعينيات، حيث دعم المجتمع الدولي بكافة مؤسساته الرسمية، والأهلية قضية الربط بين التنمية وحقوق الإنسان من خلال عدد من المؤتمرات والقمة العالمية، نذكر منها:

قمة الطفل بنيويورك (1990)، قمة الأرض في ريوديجانيرو (1992)، والمؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في فيينا (1993)، والمؤتمر العالمي للسكان والتنمية بالقاهرة (1994)، ومؤتمر المرأة في بكين (1995)، وقمة التنمية الاجتماعية بكوبنهاجن (1995)، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في استانبول (1996)، والقمة العالمية للغذاء في روما (1996)، والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، والتمييز العنصري في ديربان (1998)، وصولا إلى إعلان الألفية الثالثة في نيويورك (2000)، هذا الأخير صدرت بعده العديد من المؤتمرات الدولية كقمة الأرض الثانية في جوهانسبورغ (2002) التي تتعلق بالتنمية المستدامة، وقمة مونتييري من نفس السنة المتعلقة بكيفية تمويلها... الخ.

تلك اللقاءات التي سعت جميعها إلى التأكيد على الحق في التنمية واعتباره من حقوق الإنسان غير قابل للانتفاص بالنسبة للأفراد والجماعات، وأكدت على عدد من المبادئ، والأسس التي اعتبرتها الأمم المتحدة أساسا لتمتع الإنسان بعائد عمليات التنمية، حيث اعتبرت أن المشاركة والتعددية هما أساس التنمية الاقتصادية، ودعت إلى تعزيز سياسات، وبرامج المنظمات غير الحكومية كجزء من المشاركة، وإبراز حريات الرأي، والتجمع، وتكوين الجمعيات التي تناقش قضايا التنمية. فالمشاركة من خلال هذه المؤتمرات تغيرت بالمشاركة الواسعة لمنظمات المجتمع المدني.

كما تميزت هذه المؤتمرات بأنها تربط فيما بين موضوعاتها، وتؤطر عملها، واهتمت بقضية متابعة تنفيذ قرارات كل مؤتمر، وأكدت على سمو سياسات التنمية، وعلى الاحتياجات الأساسية في مجالات الصحة، والتعليم، وإقرار حقوق المرأة، والفئات المستضعفة والمهمشة بالأقليات، والمعوقين، والفقراء في برامج التنمية.<sup>44</sup>

كما شدّت الانتباه إلى الاحتياجات الإنسانية معلنة أن التنمية يجب أن تكون دائمة، وأن الأولوية ستمنح للقضاء على الفقر الذي يشكل حتمية أخلاقية، واجتماعية، وسياسية، واقتصادية للبشرية.<sup>45</sup>

### الفرع الثالث: مفهوم التنمية الإنسانية

إن مفهوم التنمية الإنسانية (le développement humain) أوسع من مفهوم الموارد البشرية التي تعامل الناس كمدخل لعملية التنمية، وتؤكد على الرأس المال البشري فقط، وأوسع من نهج الحاجات الأساسية التي تركز على المتطلبات، وليس على الخيارات، وأوسع من نهج رفاه الإنسان التي تنظر إلى الناس كمنفعين، وليس كمشاركين فعالين في العمليات التي تشكل حياتهم.<sup>46</sup> فما هو تعريف هذا المفهوم، وما هي خصائصه الأساسية؟

التنمية الإنسانية هي: "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، ومن حيث المبدأ يمكن أن تكون تلك الخيارات بلا حدود، وأن تتغير عبر الزمان، ولكن ثمة ثلاث خيارات تبقى جوهرية في كل مستويات التنمية وهي: أن يعيش المرء حياة طويلة، وصحية، أن يحصل على المعارف، أن يحصل على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشي لائق."<sup>47</sup>

لكن مفهوم التنمية الإنسانية لا يقف عند هذا الحد الأدنى، بل يتعداه إلى استحقاقات إضافية أخرى: الحرية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتوافر الفرصة للإنتاج، والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات، وضمان حقوق الإنسان الأساسية".<sup>48</sup> هذا التعريف محدد من طرف كاتب التقرير (محبوب الحق، وفريق عمله).<sup>49</sup>

من هذا التعريف للتنمية الإنسانية كعملية توسيع للخيارات، نستخلص ما يلي:

1- يقوم مفهوم التنمية الإنسانية على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، هدفها خلق بيئة للسكان بمنحهم إمكانية العيش الطويل، وفي صحة

جيدة، هذه النظرة غالبا ما تظهر كبدئية، مما يؤدي إلى إهمالها، أو نسيانها.

50

**2-** مفهوم التنمية الإنسانية بتركيزه على الخيارات يهدف إلى الإشارة ضمنا إلى أنه يتعين أن يؤثر الناس في القرارات، والعمليات التي تشكل حياتهم. فيجب أن يشاركوا في مختلف عمليات صنع القرار، وتنفيذ القرارات، ومراقبتها، وتعديلها حينما يكون ذلك ضروريا من أجل تحسين نتائجها. مع الإشارة إلى أنه ينبغي النظر دوما إلى النمو الاقتصادي على أنه وسيلة هامة، وليس هدف نهائي للتنمية.<sup>51</sup>

**3-** تقوم عملية التنمية الإنسانية كعملية للتغيير الإيجابي في المجتمع على محورين أساسيين، هما:

**الأول:** بناء القدرات الإنسانية الممكنة للتوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق، وعلى رأسها العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، أو التمتع بحرية جميع البشر دون تمييز. بالاستثمار في التعليم، والصحة، والتغذية، والتدريب.

**الثاني:** التوظيف الكفاء للقدرات الإنسانية في جميع مجالات النشاط الإنساني، الإنتاج، المشاركة السياسية، الثقافية، الاجتماعية، والاستمتاع بالراحة....، أي أن التنمية الإنسانية هي عملية توسيع القدرات البشرية، والانتفاع بها. فتكوين القدرات يكون من أجل الاستفادة منها فيما ينفع الإنسان.<sup>52</sup>

فالتنمية الإنسانية توسع خيارات الأفراد حينما يكتسب الناس القدرات، وتتاح لهم الفرص (opportunities) لاستخدامها حتى تحقق نوعية الحياة والرفاه الإنساني. ولكن التنمية الإنسانية لا تسعى لزيادة القدرات، والفرص فقط، ولكنها تسعى أيضا لضمان التوازن المناسب بينهما من أجل تحاشي الإحباط الناجم عن فقدان الاتساق بينهما.<sup>53</sup>

**4-** منطلق توسيع خيارات الأفراد يرتب أولوية مطلقة لإعمال حرية الأفراد للاختيار بين البدائل المتاحة، الأمر الذي ينطوي بدوره على مركزية الحرية في التنمية الإنسانية، حتى أن بعض الكتابات النظرية الأحدث تساوي بين التنمية والحرية، وهذا ما جاء في كتابات ( Amartiya Sen ) الذي يقول: " بأن المضمون الحقيقي للتنمية هو الحرية سواء تعلق الأمر بالحرية بمعناها السلبي كالتحرر من الفقر، أو الحرية بمعناها الإيجابي كحرية المرء في اختيار نوع الحياة التي يرغب بعيشها بأكبر درجة ممكنة."

فالتنمية الإنسانية ترتكز بدورها على مبدأ الحرية، فلا يمكن إطلاقاً تصور تنمية إنسانية دون وجود الحرية.<sup>54</sup>

ففي منظور التنمية الإنسانية للبشر حق أصيل في العيش مادياً ومعنوياً، جسداً وروحاً، دون أي شكل من أشكال التمييز، وهذا ما يتفرع عنه بأن مفهوم الرفاه الإنساني لا يقتصر على التمتع المادي، وإنما يتسع للجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية الكريمة مثل: **التمتع بالحرية**، واكتساب المعرفة، والجمال، والكرامة الإنسانية...<sup>55</sup>

**من خلال كل ما سبق يمكننا القول**، بأن الإنسان يقع كهدف ووسيلة لعملية التنمية. فهي تنمية الإنسان لذاته المطلقة، وتنمية في الإنسان ذاته، ومن أجله، ومن خلاله. فهي تستهدف تنمية قدراته المختلفة، واستمتاعه بحقوقه، وصيانة كرامته المستمدة من الوفاء بحاجته الأساسية المتكاملة والمترابطة، والمتفاعلة مع بعضها، المادية والمعنوية، والتي ينظر إليها كحقوق.<sup>56</sup>

لذلك نلاحظ أننا تجاوزنا فكرة الحاجات الأساسية ومواجهة الفقر إلى تنمية بمعناها الإنساني التي تجاوزت الاعتبارات الاقتصادية، والمساعدة إلى استهداف الإنماء فقط دونما اعتبار أكبر لقضايا التوزيع، والاستهلاك، والعدالة الاجتماعية، وتوسيع الفرص الحقيقية<sup>57</sup>

فالتنمية مع توسيع مفهومها ليشمل غايات وأهداف أخرى إضافة إلى الأهداف الاقتصادية أصبحت التنمية معه ترتبط **بجودة حياة**، وليس حياتهم المادية فحسب. وهو ما أكدت عليه الإصدارات المتوالية من تقرير التنمية الإنسانية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث نوقشت عدداً من القضايا المرتبطة بجودة حياة البشر مثل: الفقر الإنساني، والأمن الإنساني.<sup>58</sup>

### **ثانياً: مؤشرات التنمية الإنسانية:**

بداية، إن تعرض استخدام متوسط دخل الفرد كمؤشر وحيد، أو أساسي للتنمية الاقتصادية لانتقادات قوية، وظهور قصور بهذا المؤشر كمقياس لمدى النمو الاقتصادي، والتمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية وتضمنين غايات التنمية أهدافاً نوعية أدى إلى بروز الحاجة إلى نوع جديد من المؤشرات التي تعكس نتائج التنمية، ومظاهرها. مع عدم الاستغناء عن مؤشر متوسط دخل الفرد، فكان دليل نوعية الحياة الذي يقوم على إيجاد المتوسط البسيط لثلاث مؤشرات- الآتي التفصيل فيها أدناه- التي بدورها لم تسلم من الانتقادات.<sup>59</sup>

لذلك نتطرق في هذه الجزئية إلى هذه المؤشرات باعتبارها تكمل الإطار المفاهيمي للتنمية، والتي ساهمت في تنشيط مفهوم التنمية وجعله أكثر مرونة.

إن مؤشرات قياس التنمية تنقسم إلى قسمين:

**أولاً: المؤشرات الأساسية ( المؤشر أو الدليل المركب للتنمية):**

كما ذكرنا سابقاً، فمبدئياً الخيارات الإنسانية ونتائجها لا نهاية لها وتتغير بمرور الزمن، ولكن على كل مستويات التنمية توجد ثلاث عناصر أساسية هي:

1- العيش حياة طويلة وصحية.

2- اكتساب المعرفة.

3- الوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق (الدخل).

فإذا لم تتوفر هذه العناصر الأساسية الثلاث تظل فرصاً عديدة أخرى بعيدة المنال. هذه العناصر الأساسية قياسها هو من يشكل لنا مقياس التنمية الإنسانية (**Indicateur de Développement Humain**)، أو ما يسمى الدليل المركب للتنمية الإنسانية، وهو يتكون من ثلاث مؤشرات أساسية تقيس معدل انجازات الدول في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي:

**1- الحياة المديدة والصحية (طول العمر):** تقاس بمتوسط العمر

المتوقع عند الولادة (الحد الأدنى 25 سنة، والحد الأقصى 85 سنة).

**2- المعرفة:** تقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، ومعدل

الدراسة في المؤسسات التعليمية (أدنى معدل لمعرفة الكتابة والقراءة 0%، وأعلى معدل 100%، ومتوسط سنوات الدراسة 15 عاماً، وصفر.

**3- الدخل (المستوى المعيشة اللائق):** يقاس بالنتائج المحلي الإجمالي

للفرد في معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي<sup>60</sup>

لقد انتقدت القدرات الثلاث المدرجة في IDH كمؤشرات لقياسه، لأنها

لا تعبر بكفاءة عن مفهوم التنمية الإنسانية، فهي بسيطة تفقر إلى فهم أشمل لمستويات الرفاهية الإنسانية ومختلف جوانبها المتغيرة، هذا فضلاً على السلبيات التي تحيط بها:

- فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فهو مؤشر مشكوك في دقته عند الأخذ في الحسبان معايير عدم العدالة في توزيع الدخل.

- كذلك مؤشر طول العمر قد لا يعبر بالضرورة عن مدى سلامة الصحة البدنية، والنفسية للأفراد .

- ومعدل الأمية لا يعكس مستوى التعليم ومدى مساهمته في اكتساب المعرفة، وتنمية القدرات<sup>61</sup>

لهذا السبب، اعتبر تركيب مقياس للتنمية الإنسانية مبسط الذي يفتقد معه الوصول إلى فهم أشمل لمستويات الرفاهة الإنسانية وتغيراتها، وهو في الواقع أقرب إلى كونه مقياساً للتنمية البشرية بالمعنى الضيق المرادف لرأس المال البشري. إن مفهوم التنمية الإنسانية، كما ذكرنا سابقاً، أوسع من أن يستطيع أي مقياس مقترح قياسه، أو أن يعكس كلياً ثراء واتساع ذلك المفهوم وارتباطه بكامل حقوق الإنسان.<sup>62</sup> وعليه لا بد من استكمال مؤشرات أخرى إضافية.

## ثانياً: المؤشرات التكميلية لقياس التنمية الإنسانية:

وهي ثلاثة أدلة أنشأت لإبراز جوانب معينة من التنمية الإنسانية، وهي:

**1- دليل الفقر البشري:** يقيس أوجه الحرمان البشري من نفس أبعاد التنمية الإنسانية الأساسية كما يفعل دليل التنمية البشرية.

**2- دليل التنمية و المرتبط بنوع الجنس:** يقيس أوجه انعدام المساواة بين الرجل والمرأة في المنجزات في نفس الأبعاد التنمية الإنسانية الأساسية.

**3- مقياس التمكين الجنساني للمرأة:** يقيس أوجه انعدام المساواة في الفرص بين الرجل والمرأة، وهو يكشف ما إذا كان للنساء دوراً نشطاً في الحياة السياسية والاقتصادية، ويركز على المشاركة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية، ومواقع صنع القرار.

ودليل الفقر البشري على نوعين:

أ/ دليل للفقر البشري-1-: يقيس الفقر في الدول النامية، ويركز على الحرمان في ثلاثة أبعاد: طول العمر مقاس من خلال الاتصال عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن الأربعين، المعرفة وتقاس بمعدل الأمية بين البالغين، والتدابير الإقتصادية الكلية العامة والخاصة وتقاس بنسبة الأفراد الذين لا يستخدمون مصادر مياه محسنة، ونسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن.

ب- دليل الفقر البشري-2-: يقيس الفقر البشري في دول مختارة من منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية لتوفير إتاحة أكبر للبيانات، ويركز على الحرمان في ثلاثة أبعاد رئيسية مثل دليل الفقر البشري، بالإضافة إلى بعد آخر الاستبعاد الإجتماعي. ومؤشراته هي الإحتمال عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى بلوغ سن الستين، معدل الأمية الوظيفية بين البالغين، نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت الفقر، معدل البطالة طويلة الأجل (12 شهر أو أكثر).<sup>63</sup>

يعتبر دليل الفقر البشري طريقة ثانية للنظر إلى توزيع الإنجازات الوطنية في التنمية البشرية، وهو مقياس متعدد الأبعاد للفقر تم تقديمه عام 1997.

## خاتمة:

إن النهج الضيق للتنمية الذي كان يتخذ الاقتصاد محورا وينتهك حقوق الإنسان بحجة تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو السريع تم الابتعاد عنه تدريجيا باتجاه السير نحو الإنسان كمحور لعملية التنمية بتوسيع الخيارات للجميع ( نساء، ورجال، وأطفال).

فالعلاقة بين النمو الإقتصادي والتنمية ليست علاقة تلقائية، بل لابد أن يصاحبها سياسات مرتبطة بتوزيع الدخل ( العدالة التوزيعية )، وتنفيذ سياسات إجتماعية فعالة لتحسين الصحة، والتعليم، والتخفيف من الفقر، وزيادة مستوى الإنفاق العام.

لهذا فلا مجال لجعل النمو الإقتصادي سببا لانتهاك حقوق الإنسان إن كان هدفه هو تحقيق رفاهية الإنسان وتحسين نوعية حياته، لأنه أصبح مجرد وسيلة وليس غاية. وسيلة لتحقيق مزيد من القدرات، وبالتالي جعل توسيع القدرات الإنسانية الغاية النهائية من التنمية.<sup>64</sup>

## الهوامش:

- 1 - إحسان حفطي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة 2004، الإسكندرية، ص 25-29.
- 2- كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة، والنشر، بيروت، لبنان، طبعة 1986، ص 67-69.
- 3 - مصطفى طلبة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المنسق العام للموسوعة إلياس بيضون، المجلد الأول، مقدمة عامة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بموجب اتفاق مع اليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، بدون مكان النشر، الطبعة الأولى 2006، ص 347-358.
- 4 - إحسان حفطي، المرجع السابق، ص 29.
- 5 - إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية، ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 13-14.
- 6 - ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة، محمود حسين حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، الطبعة 2006، ص 52-53.
- 7 - النمو: يعني حدوث تغييرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية. أما التنمية: فتتضمن حدوث تغييرات نوعية في هذه المتغيرات، فالنمو تلقائي بينما التنمية تخطيط وتدخل إرادة مجتمعية؛ لذلك فالنمو يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير في حين التنمية لا تحدث إلا في المدى الطويل ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة. فالنمو مفهوم كمي ضيق وقابل للقياس، أما التنمية فإنها عادة ما توصف كمفهوم معياري يشترط وجود تحول هام في القوى والمجالات السابقة، مما يؤدي إلى سلسلة التحولات والأداء الاقتصادي. ( راجع: حسن كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي: محاولة لاستباق التغيير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2007، ص 55).
- 8 - محمد عبد الكريم علي عبد ربه، محمد عزت محمد إبراهيم غزلان، اقتصاديات الموارد البيئية، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، طبعة 2000، ص 292.
- 9 - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان، نظرة اجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة 2006، ص 217-218.
- 10 هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، بين النظام الإسلامي والنظام المالي الوضعي، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006، ص 78-82.



11- إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي-مفاهيم-عطاءات-معوقات-أساليب،  
مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، والتوزيع، بيروت، طبعة الأولى 2006، ص  
85.

12 - المرجع نفسه، ص 101-108.

13 - حقوق الإنسان في المجتمع

الدولي. <http://m.Ankido.us/news.php?action=view&sid=11658>, p05.

14 - جاك دونللي، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة علي عثمان،  
مراجعة محمد نور فرحات، الناشر المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة العربية الأولى  
1998، ص 199-202.

15 - إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص 16.

16 - جاك دونللي، المرجع السابق، ص 202-218.

17 - مغاوري شلبي، التنمية وحقوق الإنسان، مأزق الفكر والتطبيق.

Www. islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-42/morajaat.asp.

18 - المرجع نفسه.

19 - مفهوم التنمية، وأهميتها. <http://nbprs.net/link>

2htm.php? Sections=sections-htm / lipt sad21.htm

20 - أحمد خروع، حصيلة القانون الدولي للتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية،  
الجزائر، طبعة 1998، ص 44.

21 - Jacques Fialaire, Eric Mondielli, Droits fondamentaux et libertés publiques, Ellipses Edition Marketing s.a., paris 2005.pp. 64-68.

22 - عمر سعد الله، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، العلاقة والمستجدات القانونية،  
ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2005، ص 252.

23 - أنظر مواد إعلان الحق في التنمية لسنة 1986.

24 - " To development and The right human rights in development",  
A background paper.

<http://www.humanrights.uio.no/forskning/publ/rm/2004/0704/pdf>.

25 -Arjun Sengupta," the right to development as a human right".

<http://www.hsph.harvard.edu/fsbcenter/fxabc-wp7-sengupta.pdf>.

26 - وقد حاولت منظمة العمل الدولية أن تترجم مفهوم تلبية الحاجات الأساسية إلى عمل ناجح في الكثير من الدول النامية غطى جوانب مهمة من عملية التنمية الاقتصادية شملت الرعاية الصحية، والتعليم الأساسي، ودعم المشاريع الصغيرة، ومشروعات البنية التحتية. وتجدر الملاحظة بأن مصطلح "احتياجات الإنسان الأساسية" طرح للمناقشة لأول مرة ضمن الدورة الثالثة بعد المائة للمجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو ( سبتمبر- أكتوبر 1977).

27 -محبوب الحق، التنمية البشرية المستدامة تضع البشر هدفاً ووسيلة لعملية التنمية.

www.jordandevnet.org

28 - فايز بن إبراهيم الحبيب، "النمو وتوفير الاحتياجات الأساسية، دراسة لحالة بعض الدول الإسلامية في الفترة من 1965-1990"، مجلة العلوم الاجتماعية، تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع، 1995، ص 63-71.

29 - محمد البشير فرحان مرعي، الاحتياجات البشرية، مدخل إلى النظرية الاقتصادية الإسلامية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، سلسلة الاقتصاد الإسلامي(1)، الطبعة الأولى، 2001. ص 24.

30 - ناصر د ادي عدون، إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي، دراسة نظرية وتطبيقية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004 ، ص 64-69.

31 - الإنسان الأداة، والإنسان الهدف.

<http://ww.tanmia.ma/article.php3?id-article=1592>

32 - حامد عمار، دراسات في التربية والثقافة(6) مقالات في التنمية البشرية العربية- الأحوال والبيئة الثقافية-، مكتبة الدار العربية للكتاب، مدينة نصر، القاهرة، طبعة الأولى، 1998، ص 35-43.

33 - علي أحمد الطراح، غسان منير حمزة سنو، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة: دراسات في آثار العولمة والتحويلات العالمية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص 25-27.

34 - محبوب الحق، التنمية البشرية المستدامة تضع البشر هدفاً ووسيلة لعملية

التنمية. www.jordandevnet.org

35 سيد عبد العزيز، التنمية البشرية من ثراء المفهوم إلى فقر الواقع.

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/nma-1-1-o0/moragaat.asp>

36- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 ، "إتاحة الفرص للأجيال القادمة"، ص14-15.

37 - محمد العوض جلال الدين، التنمية البشرية، تطوير القدرات وتعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، طبعة مارس 1993. ص 11-16.

38 منال طلعت محمود، مسعد الفاروق حمودة، التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، طبعة، 2001. ص 269-270.

39 - ناصر د ادي عدون، المرجع السابق، ص 06-07.

40 - زيد محمد الرماني، " البعد البشري للتنمية، رؤية اقتصادية"، دراسات اقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الثاني، العدد 03 ، السنة الهجرية 1420 ، ص 95-97.

41 - المرجع نفسه، ص 93.

42 - محمد سمير أحمد، الإدارة الإستراتيجية وتنمية الموارد البشرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص74.

43 - أرجون سانغوبتا، دراسة عن الحالة الراهنة للتقدم المحرز في تنفيذ الحق في التنمية، الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة السادسة و الخمسون، جنيف 13/17/سبتمبر1999- القرار 1998/ 72، وقرار الجمعية العامة 155/53.

44 - أمين مكي مدني، الدليل العربي، حقوق الإنسان والتنمية، التنمية القائمة على منهج حقوق الإنسان.

<http://www.arabhumanrights.org/dalil/ch6htm>

45 - أمين مكي مدني، "السياسات والبرامج السكانية وحقوق الإنسان"، عن إجتماع حول إدماج الأبعاد السكانية في عملية التنمية، المنعقد في شرم الشيخ 17-19 ديسمبر 2003، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

[www.exwa.un.org/information/meeting/events/2003/17-19des/prix/hright.pdf](http://www.exwa.un.org/information/meeting/events/2003/17-19des/prix/hright.pdf)

46 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، المرجع السابق، ص 15.

47 - والواقع أن الخيارات (choices) تعبير عن مفاهيم أكثر تركيبيًا مثل الفعاليات، والقدرات، تعود إلى الاقتصادي الهندي الأصل (أمارتيا سن) منذ الثمانينات ألا وهو مفهوم الاستحقاقات (entitlements)، والذي نرى فيه تعبيرًا عن حق البشر الأصلي في هذه الخيارات.

48 - Rapport mondial sur le développement humain 1990 "définir et mesure le développement humain", p 10.

49 - يقول Sen Amartiya الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد عام 1998، تقديراً لأبحاثه في مجال الرفاه، وبخاصة الفقر والمجاعات، والذي كان له الفضل حول ما وضعه عام 1990 بشأن مفهوم تطوير المقدر البشرية كهدف لعملية التنمية البشرية المستدامة، أن المرحوم محبوب الحق (الباكستاني) هو الذي وضع الشكل الأساسي لنظرية التنمية البشرية المستدامة.

50 - Rapport mondial sur le développement humain 1990 op. Cit. p 09

51 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، المرجع السابق، ص 14.

52 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الناشر الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 2000، ص 49.

53 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، المرجع السابق، ص 13.

54 - Simon Barnbeck, Freedom and capacity: "Implications of Sen's Capability Approach." <http://www.rerumcausae.org/pdf/1-1/capability.pdf>.

55 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003، "نحو إقامة مجتمع المعرفة"، ص 18.

56 - "Capacity development for sustainable human development." <http://www.mirror.undp.org/magnet/cdrb/capdev.htm>.

57 - حامد عمار، المرجع السابق، دراسات في التربية والثقافة-7- في التنمية البشرية وتعليم المستقبل- التعليم والثقافة- رؤية معيارية، مكتبة الدار العربية للكتاب، مدينة نصر، القاهرة، طبعة الأولى 1999، ص 16-17.

58 - عبد العزيز النويضي، "الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب"، الدليل العربي، حقوق الإنسان والتنمية .

<http://www.arabhumanrights.org/dalil/ch-5>.

59 - كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 284-285.

60- Firouzeh nahavandi, Du développement à la globalisation, histoire d'une stigmatisation, deuxième édition, berylant 2005, p66.

61 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 1994، المرجع السابق.

62 - كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق، ص 283-287.

63 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمية لسنة 2001، "وضع التكنولوجيا في خدمة التنمية البشرية"، ص 14.

64- Gustav Ranis, Human development and economic growth, yale university.

<http://www.econ.yale/growth pdf /cdp887.pdf.p 04>.